

Distr.: Limited  
27 September 2010  
Arabic  
Original: English

# مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية



## مجلس التجارة والتنمية

### الدورة السابعة والخمسون

جنيف، ١٥-٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠

البند ١٠ (ب) من جدول الأعمال المؤقت

تقرير عن المساعدة المقدمة من الأونكتاد إلى الشعب الفلسطيني

## مشروع تقرير مجلس التجارة والتنمية عن أعمال دورته السابعة والخمسين

المعقودة في قصر الأمم، جنيف، في الفترة من ١٥ إلى ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠

### المحتويات

#### الصفحة

|   |                                                                  |          |
|---|------------------------------------------------------------------|----------|
| ٢ | ..... موجز الرئيس                                                | ثانياً - |
| ٢ | ..... تقرير عن المساعدة المقدمة من الأونكتاد إلى الشعب الفلسطيني |          |



## ثانياً - موجز الرئيس

### تقرير عن المساعدة المقدمة من الأونكتاد إلى الشعب الفلسطيني

١- شهد الاجتماع توافقاً في الآراء بشأن أهمية عمل الأونكتاد في مساعدة الشعب الفلسطيني. وحظي التقرير عن "المساعدة المقدمة من الأونكتاد إلى الشعب الفلسطيني" (TD/B/57/4) بإشادة جماعية من جميع المندوبين الثمانية عشر (من فيهم المجموعات الخمس) الذين أدلوا ببيانات بشأن هذا البند. وقد أثنوا على الأونكتاد لما تميز به ببحثه وتحليله من نوعية عالية، ولأنشطة التعاون التقني ذات الصلة التي تقدمها الأمانة لدعم جهود بناء القدرات الفلسطينية.

٢- وقد وُصفت توصيات الأونكتاد بأنها مفيدة للتنمية والإنعاش الفلسطيني، وباعتبارها تشكل أساساً تحليلياً هاماً يمكن للمجتمع الدولي أن يصمم عليه تدخلات مناسبة تدعم الشعب الفلسطيني.

٣- وأعرب جميع المندوبين تقريباً عن قلقهم إزاء الوضع الاقتصادي والإنساني في الأرض الفلسطينية المحتلة وخاصة في غزة. وأبدوا انزعاجهم من التدمير المنهجي للاقتصاد الفلسطيني والقاعدة الإنتاجية وفقدان الأرض وتفتيتها، وانعدام حيز السياسات، والاعتماد على المعونات، وضعف القطاع الخاص، وارتفاع معدل البطالة، وعدم الأمن الغذائي، والحرمان من الوصول إلى الموارد الطبيعية والاقتصادية، وعجز الشعب الفلسطيني عن الإنتاج وتحقيق الاعتماد على النفس تحت الاحتلال، والاعتماد الاقتصادي على إسرائيل، ومعاناة غزة وحصارها.

٤- وأشار أحد المندوبين إلى تخفيف الحصار على غزة الذي أُعلن في حزيران/يونيه هذا العام، باعتبار أنه أحدث أثراً اقتصادياً هامشياً فحسب، وذكر أن سلطة الاحتلال هي الطرف الوحيد المسؤول عن الشعب المحتل والأرض المحتلة وفقاً للقانون الدولي. وقال إن الأرض الفلسطينية المحتلة ما زالت تواجه مشاكل فريدة من نوعها بسبب الاحتلال تتجاوز وتفوق كثيراً تلك التي تواجهها عادة أقل البلدان نمواً. وأشار إلى قرار الجمعية العامة ١٧٨/٤٣ الذي منح الأرض الفلسطينية المحتلة نفس المعاملة التفضيلية الممنوحة إلى أقل البلدان نمواً، وأضاف أن السلطة الفلسطينية ستسعى إلى المشاركة في مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نمواً في عام ٢٠١١. واختتم كلمته قائلاً إن تقرير الأونكتاد يشكل بداية جيدة للإعداد للأونكتاد الثالث عشر في الدوحة.

٥- وأشاد مندوب آخر بالسلطة الفلسطينية لجهودها الإصلاحية، وتعهد بدعم كافة التدابير التي تحسن من الظروف المعيشية للشعب الفلسطيني، وخاصة التدابير التي تقوي العلاقات التجارية الثنائية بين الاتحاد الأوروبي والأرض الفلسطينية. وأشار تحديداً إلى

اقتراح للمفوضية الأوروبية بإعفاء الصادرات الفلسطينية إلى الاتحاد الأوروبي من الرسوم ومن نظام الحصص.

٦- ورحب بعض المندوبين باستئناف المفاوضات بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية. وأعربوا عن الأمل أن تؤدي هذه المفاوضات إلى حل قيام الدولتين في غضون سنة، استناداً إلى مبدأ الأرض مقابل السلام وإلى خريطة الطريق ومبادرة السلام العربية، تعيش فيها دولة إسرائيل ودولة مستقلة ديمقراطية متصلة جغرافياً وقابلة للحياة جنباً إلى جنب في أمن وسلام. ووصفوا عمل الأونكتاد بأنه يساعد على إنشاء الدولة الفلسطينية.

٧- وأبدى بعض المندوبين انزعاجهم لعدم إحراز تقدم في مجال الإنعاش الاقتصادي، وتباطؤ خطى الإعمار في غزة، وعدم كفاية إنفاق أموال المانحين. وشددوا على الحاجة إلى تكثيف الدعم الدولي للشعب الفلسطيني من أجل إعادة بناء اقتصاده المدمر. ودعوا المجتمع الدولي إلى تحمل مسؤوليته والوفاء بالتزاماته السابقة الصادرة عن المؤتمر الدولي لدعم الاقتصاد الفلسطيني لإعادة إعمار غزة المنعقد في شرم الشيخ في عام ٢٠٠٩. فقد أنفق المانحون أقل من نصف ما تعهدوا به في المؤتمر والبالغ مجموعه ٤,٥ مليار دولار أمريكي.

٨- وأعرب كثير من المندوبين عن القلق إزاء الأثر الاقتصادي الجسيم الذي تلحقه القيود على التنقل المفروضة على الأرض الفلسطينية المحتلة. وأبدى بعض المندوبين انزعاجهم لوجود ٥٥٠ حاجزاً على تنقلات السكان في منطقة صغيرة كالضفة الغربية في عام ٢٠٠٩. فهذه القيود تخفق الاقتصاد وتقيّد التجارة وتحول دون تكوين شركات مع بلدان أخرى للنهوض بالقدرات والتنمية الفلسطينية، وتقلل إلى أدنى حد من الأثر الذي يحققه دعم المانحين ومشاريع التعاون التقني ويؤدي إلى استدامة العجز المالي. ولا جدوى من إجراءات التخفيف الجزئية للقيود المفروضة على الحركة والتنقل، فالمطلوب هو إلغاء كامل لكافة تدابير الإغلاق والحصار في الأرض الفلسطينية المحتلة.

٩- وأكد المندوبون على الحاجة إلى ربط الإغاثة بالتنمية. وشددوا على حق الشعب الفلسطيني في التنمية، موجهين الشكر إلى الأونكتاد لتذكيره المجتمع العالمي بهذا الحق. ودعوا إلى استثمار بمول من المانحين لإعادة بناء القطاع الخاص الفلسطيني، وتحديد البنية الأساسية، وتدعيم الصادرات والقدرة التنافسية الفلسطينية، واتخاذ كافة التدابير اللازمة لإنهاء معاناة الشعب الفلسطيني.

١٠- وأشاد المندوبون باستمرار أنشطة الأمانة في مجال التعاون التقني لتمكين الشعب الفلسطيني من الاستفادة من القدرات المؤسسية المطلوبة لدولته المقبلة. ووجهوا التهنية إلى الأمانة لما حققت من إنجازات كبيرة في إطار برنامج النظام الآلي للبيانات الجمركية (أسيكودا) وللترويج لسياسات تجارية مواتية للفقراء ومتكاملة إقليمياً.

١١- وأبدى بعض المندوبين انزعاجهم لمحدودية الدعم المالي المخصص للتنمية ولبناء القدرات الاقتصادية والمؤسسية المطلوبة لقيام اقتصاد جيد الأداء ودولة فلسطينية مستقلة قابلة للحياة. وحذر المندوبون بأن الشعب الفلسطيني لن يتمكن من الخروج من دورة التبعية الاقتصادية الراهنة إذا ما استمر هذا الاتجاه. وأعرب الاتحاد الأوروبي عن التزامه بالحفاظ على دعم متوازن للاحتياجات الفلسطينية الفورية وعلى المدى الطويل. وفي عام ٢٠٠٨ أنفق الاتحاد الأوروبي مبلغ ٤٩٧ مليون يورو على دعم الميزانية الفلسطينية والاحتياجات التنموية والإنسانية للفلسطينيين. وفي عام ٢٠٠٩ قُدر الدعم المقدم من الاتحاد الأوروبي بمبلغ ٤٣٩ مليون يورو.

١٢- وأعرب المندوبون عن تأييدهم لاقتراح الأونكتاد إسهام المجموعة المشتركة بين الوكالات التابعة لمجلس الرؤساء التنفيذيين في الأمم المتحدة والمعنية بالقدرات التجارية والإنتاجية في الأرض الفلسطينية المحتلة. وحث معظم المندوبين الأطراف المانحة على تكثيف مساهماتها في دعم برنامج المساعدة التقنية المقدم من الأونكتاد إلى الشعب الفلسطيني على نحو ما تدعو إليه الفقرة ٤٤ من اتفاق أكرأ. وأشاروا بقلق إلى أن نقص الموارد قد عطل أنشطة الأمانة في إطار برنامج تنظيم المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم في فلسطين (Empretec Palestine) وبرنامج الحفاظ على الاستثمار.

١٣- وقال العديد من المندوبين إنهم يتطلعون إلى صدور الاستعراض المتعمق المرتقب الذي تعدّه وحدة تقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني في الأونكتاد. وأكدوا أن هذه خطوة هامة نحو دعم هذا البرنامج للعمل.